مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٢٦

الجمعة، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باربرا وودوارد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيدة مبابو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/281)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/281)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/281 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب جلسة مجلس الأمن هذه احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري للمملكة المتحدة على دعمها الطويل الأمد لكل من الاتفاقية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أحد أهم الإنجازات في تاريخ نزع السلاح. وكان حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها المقررة قبل ٢٥ عاما نتيجة رائعة حقا. ولم يكن ذلك سهلا، ولكنه مثال بارز على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه عندما يكون هدفه موحدا.

وقد صدم الاستخدام الواسع النطاق غير المسبوق للمواد الكيميائية السامة خلال الحرب العالمية الأولى العالم بأسره ودفع إلى إجراء مفاوضات بشأن عدد من الصكوك الرامية إلى منع تكرار ذلك، وأبرزها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لاتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، الذي حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. واتفاقية الأسلحة الكيميائية، بحظرها استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وحيازتها وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها، وبطبيعة الحال، استخدامها، قد فرضت حظرا أشمل وأوسع نطاقا. وعندما نتذكر أهوال الحرب الكيميائية، بدءا من الضحايا الذين سقطوا في حقول فلاندرز إلى الشرق الأوسط، من الواضح أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية جعلت العالم، ليس فقط مكانا أكثر أمانا، ولكن أيضا مكانا أكثر إنسانية.

وقد شهدت السنوات الـ ٢٥ الماضية الكثير من الإنجازات سعيا إلى إزالة الأسلحة الكيميائية. وتقترب الاتفاقية من تحقيق العالمية، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٩٣ دولة ووقعت عليها ١٦٥ دولة. وبفضل العمل الشاق الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفوها، وبفضل تعاون الدول، تم تدمير ٩٩ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية بشكل يمكن التحقق منه.

وقد استفادت الاتفاقية استفادة كبيرة من شراكتها مع قطاع الصناعة، بما في ذلك دورها الفريد في التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد اضطلع قطاع الصناعة بدور حيوي مستمر في تسهيل الفوائد التكنولوجية والاقتصادية للكيمياء وتعزيز السلامة والأمن الكيميائيين. ودور قطاع الصناعة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثال جيد ينبغي تكراره في المفاوضات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بالتكنولوجيا الناشئة.

وأنا فخورة بالشراكة المتينة والطويلة الأمد بين الأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المكرسة لتحقيق إزالة الأسلحة الكيميائية. وقد تجلى ذلك التعاون الوثيق والطبيعة المتضافرة لعملنا في تحقيق الأمم المتحدة في ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية

في الجمهورية العربية السورية، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن تقديري للقيادة التي أبداها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو آرياس، وأن أثني على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لما أبدته من مهنية وتفان ومثابرة.

وإنها لحقيقة مؤسفة أن الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية قد طغى اليوم على العديد من الإنجازات التاريخية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبوسعي أن أؤكد لأعضاء المجلس أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد عملتا بشكل وثيق، وستواصلان العمل، للاستجابة لتلك التحديات والدفاع عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يوجد مثال يبين هذا الضرر أفضل من الحالات العديدة الموثقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها سورية في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ولسوء الحظ، على الرغم من انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية توثيق حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وتشكل تلك التقارير جرس إنذار للمجتمع الدولي بشأن التهديد المستمر الذي تشكله تلك الأسلحة اللاإنسانية. وينبغي أن تقض مضاجعنا جميعا الصور المروعة لضحايا الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك مئات الجرحى والمصابين.

ويجب احترام الطابع الموضوعي والمهني للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فريق تقييم الإعلانات التابع لها وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. كما أن عملها حاسم الأهمية لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتقديم مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية إلى العدالة.

وقد دعا الأمين العام غوتيريش المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى التحرك. ومع ذلك، لم يف مجلس الأمن بمسؤوليته عن محاسبة مرتكبي تلك الأعمال الشنيعة. ومن غير المقبول استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن نعمل معا لدعم القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي لا تزال تشكل حجر الأساس وجزءا ضروريا لا يتجزأ من الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وأؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة ستواصل السعي مع الشركاء، مثل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وجميع الدول الأعضاء فيها لاستعادة القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية وكفالة محاسبة المسؤولين عن استخدامها.

وإذ أنتقل إلى إحاطتي الدورية بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، واصل مكتب شؤون نزع السلاح إجراء اتصالات منتظمة مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بتلك المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، أجريت مكالمة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ للحصول على معلومات مستكملة عن التطورات والتأكد من آرائه.

ويؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن التغيير الذي طرأ في الشهر الماضي بشأن المسائل المتصلة بهذا الملف كان ضئيلاً أو معدوماً. ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية كما هي في السابق. وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد الإعلان المطلوب من الجمهورية العربية السورية بشأن جميع أنواع وكميات غازات الأعصاب غير المعلنة المنتجة و/أو المحورة إلى أسلحة في مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تسليح عوامل الحرب الكيميائية.

وتتوقع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا تلقي المزيد من المعلومات والوثائق من الجمهورية العربية السورية بشأن الأضرار التي لحقت بمنشأة عسكرية كانت تضم مرفقا سابقا معلنا

عنه لإنتاج الأسلحة الكيميائية خلال الهجوم الذي تعرضت له في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١. كما تم إبلاغي بأن الأمانة الفنية لم تتلق بعد ردا على طلب الحصول على معلومات بشأن بالنقل غير المصرح به لبقايا الأسطوانتين المدمرتين المتصلتين بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وعلى الجمهورية العربية السورية أن تستجيب على وجه السرعة لطلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٢١، حاولت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحديد موعد للجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية. وقد تأخر انعقاد هذه الجولة بسبب استمرار رفض الجمهورية العربية السورية إصدار تأشيرة دخول لأحد خبراء الفريق. وأفهم أن الأمانة الفنية شددت مرارا على أن الإطار القانوني الواجب التطبيق لا يخول الجمهورية العربية السورية الحق في اختيار الخبراء. ولن يتمكن فريق تقييم الإعلانات من أداء مهمته في الجمهورية العربية السورية إلا بعد إصدار تأشيرات دخول لجميع خبراء الفريق.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اقترحت عقد جولة محدودة من المشاورات في بيروت، لبنان. وستتيح هذه المشاورات إجراء تقييم لحالة جميع المسائل المعلقة، وإجراء مناقشات بشأن السبل الممكنة للمضي قدما، واستلام الوثائق التي تطلبها الأمانة العامة. وأفهم أن الجمهورية العربية السورية وافقت على الجولة المحدودة من المشاورات، بينما طلبت في الوقت نفسه استبعاد خبير واحد من خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى: ما لم يتم إغلاق هذه المسائل المعلقة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يثق تماما في أنه تم القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. ولهذه الغاية، يؤسفني أيضا أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول ٢ في مرافق برزة التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وأشير إلى أنه تم التفاوض على جدول أعمال أولي للاجتماع الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري. بيد أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر موقف الجمهورية العربية السورية بشأن النسخة الأخيرة من جدول الأعمال. وسيكون الاجتماع المقترح فرصة هامة لتعزيز الحوار والتعاون بين الطرفين.

وتمشيا مع التحديثات السابقة المقدمة للمجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد أُبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق تستعد للمهام المقبلة التي لا تزال رهنا بتطور جائحة مرض فيروس كورونا.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو من المرجَّح أنها استُخدمت في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقارير أخرى في الوقت المناسب، رهنا بتطور جائحة كوفيد-١٩.

فيما يتعلق بالمقرر المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" (C-25/DEC.9)، المتخذ في ٢١ نيسان/أبريل، فقد أُبلغتُ بأن الجمهورية العربية السورية، للأسف، لم تنجز بعد أيا من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من المقرر EC-94/DEC.2. ولذلك، أكرر دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية تدعونا إلى أن نستبعد تماما إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. والاتفاقية هي أهم خطوة في تحقيق ذلك الهدف. لكن، وكما لا تزال تُثبت الأحداث، لا يمكننا أن نعتبر نجاحها

أمرا مفروغا منه. ويحدوني الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن على نحو جاد بمسؤولياته في حماية هذا الصك القيم والمعيار ضد استخدام الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية على إحاطتها هذا الصباح.

وأود أيضا أن أشيد بالاجتهاد المستمر والكفاءة المهنية للخبراء المستقلين في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحيي جهودهم الدؤوبة لضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكما أشارت الممثلة السامية من فورها، نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. وعلى مدى ربع قرن، سعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تشاطرنا التزامنا بعالم أكثر أمنا إلى تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية وردع استخدامها من قبل أي شخص، وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ذلك الوقت، حققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نجاحا كبيرا، حيث أصبحت الاتفاقية شبه عالمية.

وفيما يتعلق بهذا الاجتماع، فقد أشرفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التدمير السريع لمخزون سوريا المعلن من الأسلحة الكيميائية. ونحن نعلم الآن، للأسف، أن إعلان سوريا لم يكن كاملا. وجودنا في هذه القاعة اليوم وجلسات مجلس الأمن الشهرية الجارية لمناقشة هذا الموضوع تذكرنا بأن نجاح الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية – وبشكل أعم، أي نجاح في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل – لا يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه. وفي كل شهر، في مجلس الأمن، نضطر إلى أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن استخدام هذه الأسلحة المروعة، التي كان يعتقد ذات يوم أنها أصبحت في ذمة التاريخ، قد استؤنف. ويذكرنا ذلك بأن علينا أن نظل جميعا متيقظين لمنع ظهور الأسلحة الكيميائية وتطبيع استخدامها.

وباعتبارها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وافقت سوريا على عدم استخدام الأسلحة الكيميائية أبدا، تحت أي ظرف من الظروف. ومع ذلك، فإننا نعلم بلا جدال، من التقارير المستقلة لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في ثماني مناسبات على الأقل منذ انضمامه إلى الاتفاقية.

ومن المؤسف أن عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية لم ينجز، حيث يواصل التحقيق في عدة حوادث إضافية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. والصورة أكثر قتامة من ذلك: إذ تقدر الولايات المتحدة أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ٥٠ مرة على الأقل منذ بدء الصراع في سوريا. وباعتبارها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وافقت سوريا على الكشف الكامل عن الموقع الدقيق والكمية الإجمالية للأسلحة الكيميائية التي تمتلكها ومخزونها التفصيلي. مع ذلك، وكما سمعنا مرات لا تحصى من الممثل السامي والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرياس، ما زال من غير الممكن اعتبار إعلان سوريا كاملا ودقيقا، بعد ما يقرب من تسع سنوات من انضمامها إلى الاتفاقية.

وفي مواجهة الأدلة الدامغة، الموثقة بالعمل الدقيق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على أن سوريا تستخف بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن نظام الأسد، في هذه القاعة، يوجه اتهامات سخيفة بالتحيز إلى خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المستقلين والمهنيين في محاولة فاشلة للطعن فيهم وصرف الانتباه عن الحقائق المثبتة. إن روسيا، التي تنتهك هي نفسها التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستخدامها المتكرر للأسلحة الكيميائية، والتي تفتقر، بصراحة، إلى أكثر مظاهر تصحيح المصداقية عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن الدوليين، تواصل الترويج للأكاذيب في محاولة لتقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مستخدمة حق النقض في مجلس الأمن مرارا لحماية سوريا من المساءلة عن فظائعها.

وإذ نحتفل جماعيا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، تدعو الولايات المتحدة سوريا مرة أخرى إلى التعاون

الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كما هي ملزمة بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. يشمل ذلك وقف عرقلتها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والإعلان الكامل عن مخزونها من الأسلحة الكيميائية وبرامجها لأجل تدميرها تحت إشراف دولي. كما ندعو روسيا إلى التصرف بمسؤولية ووقف جهودها لتقويض اتفاقية الأسلحة الكيميائية بحماية سوريا من المساءلة عن استخدامها غير المبرر لتلك الأسلحة.

ختاما، إن أكثر الطرق المجدية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ اليوم أن نفي جميعا بالالتزامات الواردة في الاتفاقية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة ناكاميتسو على عرضها آخر تقرير (انظر S/2022/281) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولسوء الحظ فهي نسخة كربونية تقريبا من التقرير السابق (انظر S/2022/181). وتستند هذه الوثائق منذ فترة طويلة إلى الادعاء بذنب دمشق. ومهما كانت الخطوات التي يتخذها السوريون نحو إرضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فإنها ليست كافية أبدا.

من حيث المبدأ، يمكن تلخيص جميع تقارير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدمة إلى مجلس الأمن على النحو الواجب مسبقا دون إضاعة وقت المجلس كل شهر في مناقشة التقارير المتطابقة نفسها خاصة وأن التجربة قد أثبتت أن المناقشة حول الملف الكيميائي السوري في مجلس الأمن لم تعرقل بسبب أي نقص فيها.

وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن موقفنا بشأن عدم صحة الادعاءات ضد سوريا خاصة في سياق إعلانها الأوّلي. ولن أخوض في التفاصيل اليوم. إن ما أدهشنا في التقرير المعروض علينا وجود تناقض آخر في الخطاب الاتهامي المعادي لسوريا. وتستند فرضيته إلى فكرة عدم تعاون الجانب السوري فيما يتعلق بفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة استنادا إلى حجة واحدة: عدم إصدار تأشيرة لأحد أعضاء الفريق.

أولا، تجدر الإشارة إلى أن التعاون مع الفريق يعتبر جزءا من الالتزامات الثنائية الطوعية التي تعهدت بها سوريا. بل يطرح ذلك سؤالا أبعد مدى: هل يعتمد كل تعاون ثنائي بين الأمانة الفنية والسوريين على خبير واحد؟ ماذا لو لم يتمكن هذا الخبير من القدوم إلى سوريا لسبب آخر؟ فهل تستخدم الأمانة الفنية ذلك السبب لإلغاء الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات وتعليق المناقشة بشأن الإعلان الأولي السوري الذي أثار زملاؤنا الغربيون أهميته وإلحاحه مرارا وتكرارا؟

وفيما يتعلق بالتأشيرات، ما برح الخبراء الروس الذين يفترض أن يشاركوا في الأنشطة في المقر في نيويورك يواجهون مرارا وتكرارا تحدي عدم إصدار التأشيرات على الرغم من أن البلد المضيف ملزم بإصدارها في الوقت المناسب. وبالتالي نلاحظ الكيل بمكيالين في الاتهامات المتعلقة بالتأشيرات الموجهة إلى السوريين.

ونود أن نطرح السؤال: حتى لو وافق الجانب السوري على إصدار تأشيرة للخبير عضو الفريق، ما هو الضمان لعدم اختلاق الأمانة الفنية ذريعة أخرى لتأجيل المشاورات وإلقاء اللوم على دمشق مرة أخرى؟

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السوريين كانوا مستعدين لاستضافة الفريق في وقت مبكر من الصيف الماضي، ولكن المدير العام للمنظمة، أرياس، رفض علنا إرسال الفريق إلى دمشق بسبب البيئة غير المريحة التي قال إن الأعضاء سيواجهونها في تنفيذ عملهم. ونتيجة لذلك تأخرت المشاورات كثيرا. ولم يشر التقرير إلى ذلك ولو لمرة واحدة، بل سعى أكثر لإلقاء اللوم على السوريين.

لذلك فإننا نرى أن الأعذار الجديدة التي قدمتها الأمانة الفنية والمدير العام للمنظمة تعني عدم رغبة لاهاي في إجراء مناقشات بناءة مع الجانب السوري بشأن موضوع إعلانها الأوّلي. كما نرى أن من غير الطبيعي أن يتجنب المدير العام الذي شغل منصبه لأكثر من أربع سنوات زيارة سوريا حتى الآن.

وفي ذلك الصدد نود أن نسأل السيدة ناكاميتسو من منظور خبرتها الطويلة في الأمم المتحدة وممارسات الأمانة العامة: ما مدى شيوع عدم زيارة رئيس كيان ما أبدا البلد الذي تركز عليه ولايته وأن يقتصر إلمامه بالحالة في الميدان على تقارير موظفيه فحسب؟ هل هناك أمثلة أخرى لهذا في منظومة الأمم المتحدة؟ ونعتقد أن هذا التعيين السياسي تترتب

عليه عواقب سلبية كبيرة على فعالية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ ولايتها.

يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقد شاركت روسيا فيها منذ بدايتها. لذلك فإن الالتزام بتنفيذها ليس مجرد إجراء شكلي بالنسبة لنا. ونعتقد أن من واجبنا الأخلاقي أن ننفذ الاتفاقية بحسن نية وأن نفعل كل ما في وسعنا لتعزيزها. ولهذا السبب أيدنا توافق الآراء بشأن نص البيان الصحفي (SC/14876) الذي أصدره الرئيس اليوم على الرغم من الظروف الصعبة. كما أيدنا القرار ٢٦٢٩ (٢٠٢٢) بشأن ليبيا ولكن لسبب ما تعرضنا للانتقاد عليه اليوم.

نحن فخورون بأن روسيا قد أوفت بالتزاماتها فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧ قبل الموعد المحدد وتحت إشراف دولي صارم. وقد أكد هذه الحقيقة تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونحث الذين لم يفوا بعد بالتزاماتهم بموجب الاتفاقية على أن يحذوا حذونا.

ونشيد اليوم بالاتفاقية بوصفها آلية فريدة لنزع السلاح ولا بديل عنها. ويعدّ القضاء على القدرات الكيميائية العسكرية السورية مثالا على فعاليتها. وبانضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية تكون دمشق قد أوفت بجميع التزاماتها بحق في هذا الصدد، كما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤. كما أكد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومؤتمر الدول الأطراف القضاء النهائي على القدرات الكيميائية العسكرية السورية في عام ٢٠١٦.

وقد تحققت تلك النتيجة بفضل الالتزام القوي من جانب السلطات السورية بقرارها السياسي بشأن التخلي عن برنامجها الكيميائي – العسكري، فضلا عن الخيار الذي اتخذه المجتمع الدولي بالدعوة إلى إنشاء آليات تقليدية.

ولكن بغض النظر عن مدى تفرد وأهمية صك الاتفاقية في حد ذاته، فإن الطريقة التي ترصد بها المنظمة تنفيذ الاتفاقية ذات أهمية كبرى. وفي ذلك الصدد شهدت المنظمة ارتقاء في أدائها على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية كما رأينا تدهور أدائها للأسف في السنوات الأخيرة. لقد رأينا قبل بضع سنوات بوادر ميل خطير إلى تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقد تحققت اليوم تماما.

وكما أظهر الملف الكيميائي السوري تحولت هذه المنظمة من دورالمشرف المستقل والمحايد على الاتفاقية إلى أداة لمعاقبة أولئك الذين لا يرضون الدول الغربية. وتواصل فرض قرارات غير قانونية على مجالس إدارتها لمنح أمانتها الفنية سلطات شبه قضائية. وتجري تحقيقات متحيزة في انتهاكات قواعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتستخدمها ذريعة لممارسة الضغط السياسي.

بل إن الأمانة الفنية نفسها تضطهد المفكرين الأحرار الذين لا يوافقون على التوقيع على الأوامر السياسية الصادرة من أعلى. وفي الوقت نفسه ترفض قيادة الأمانة الفنية التحدث مباشرة عن جميع تلك الاتجاهات الخطيرة وليست لديها نية لتصحيحها، ولدينا قائمة طويلة من هذه الأمثلة الصارخة. ويشمل التقرير سيئ الذكر لبعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة عن حادثة دوما في عام ٢٠١٨، والذي نُقِّحت النسخة النهائية منه بشكل شامل بحيث تبين التحيز ضد سوريا تحت الضغط الذي مارسته وفود معينة في تحد للحقائق الواضحة. ومن الانحرافات المخزية نشاط فريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع الذي تم إنشاؤه عن طريق المجلس التنفيذي في انتهاك لمبدأ توافق الآراء والمادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن المنهجية المعيبة لكل من فريق التحقيق وبعثة تقصي الحقائق تنتهك بشكل مباشر الاتفاقية ومبادئ إجراء التحقيقات من حيث جمع الأدلة وحفظها وتسلسل العهدة. وتعدُّ التقارير استنادا إلى المعلومات التي تجمع عن بعد من مصادر متحيزة ولا سيما من ذوي الخوذ البيض سيئي السمعة.

وتوجت تلك الممارسات عديمة الضمير بحرمان دولة ذات سيادة من حقوقها على الرغم من امتثالها للاتفاقية بحسن نية لأول مرة في تاريخ المنظمة. وقد دفعت الوفود الغربية بهذا القرار العقابي في انتهاك لمعايير اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومبدأ توافق الآراء. وقد جعل

ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها، في مواجهة قضايا نظمية بالغة الخطورة وسمعة مشوهة بدرجة كبيرة. كما لحق الضرر بسلامة الاتفاقية نفسها، التي تهمنا كثيرا.

وإذا لم يتم تصحيح الوضع، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستفقد هيبتها في المستقبل القريب جدا. وسيصبح أداة لتنفيذ المهام الجيوسياسية لمجموعة صغيرة جدا من البلدان. وستصبح الاتفاقية عندئذ صكا عقابيا، وهو ما سيوجه ضربة لأساس نظام حظر الأسلحة الكيميائية وهيكل عدم الانتشار برمته. وسيثير ذلك انعدام الثقة في الصكوك الدولية الأخرى في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وندعو قيادة المنظمة إلى اتخاذ القرارات وتصحيح أخطائها واستعادة الروح المهنية والخالية من التسييس المتأصلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتطبيقها على التحديات الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وخاصة فيما يتعلق بالتهديد باستخدام المواد الكيميائية السامة وعوامل الحرب من قبل الكيانات الإرهابية والمتطرفة. وبعد إعادة انتخاب السيد أرياس مديرا عاما، ستتاح له الآن فرصة ثانية للقيام بذلك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه على الرغم من مسألة التسييس التي تُعقِّد عمل المنظمة، فإن الاتفاقية نفسها لا تزال هامة وذات صلة. ولا تزال المثال الوحيد لمعاهدة عالمية متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد روسيا الاتفاقية بفعالة ومن دون قيد أو شرط، وهي ملتزمة بها نصا وروحا. وسؤالنا هو، كيف تنفذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحكامها؟

ونحن مقتنعون بأنه ما دامت هناك إرادة سياسية من جانب قيادة المنظمة، فمن الممكن تصحيح المسائل الراهنة. ونحن على استعداد للمساهمة بكل السبل الممكنة ، وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وكما أشار آخرون، نحتفل اليوم بمرور ٢٥ عاما على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. إن هدف الاتفاقية المتمثل في جعل العالم في مأمن من تهديد الأسلحة الكيميائية، من خلال فرض حظر شامل يمكن التحقق منه، لا يقل أهمية اليوم عن أي وقت مضى. وفي هذه الذكرى السنوية الهامة، تغتنم أيرلندا الفرصة لتؤكد من جديد الدعم الثابت لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام وموظفي الأمانة الفنية.

من العناصر الرئيسية للاتفاقية إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان وجود نظام تحقق موثوق به وشفاف للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية ومنع ظهورها مرة أخرى. ويعود الفضل في نجاح الاتفاقية إلى حد كبير إلى استمرار نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيتها وحيادها. ولمجلس الأمن دور حاسم يؤديه في دعم العمل الجاري للاتفاقية والتمسك بالقاعدة القانونية المناهضة للأسلحة الكيميائية. إن استخدام تلك الأسلحة من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، إهانة للقانون الدولي، الذي نعتمد عليه جميعا في أمننا ورفاهنا.

ولكن من المؤسف أنه بعد مرور ٢٥ عاما على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن الزيادة الملحوظة الأخيرة في استخدام الأسلحة الكيميائية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال الحالة الراهنة في سورية تشكل تحديا كبيرا، ويمثل الفشل في حل هذه القضية خطرا جسيما على فعالية تصريف أعمال الاتفاقية.

لقد عانى الآلاف من المدنيين السوريين من الآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية على أيدي القوات المسلحة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما يتضح من تقارير الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، نرى جهودا متواصلة من جانب سورية وروسيا لتقويض وتسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل صرف الانتباه عن المسؤولية الخطيرة.

من الضروري أن نضطلع، بوصفنا مجلسا، بمسؤولياتنا عن حل هذا الملف. يجب أن نكون واضحين في دعمنا الكامل لمنظمة

حظر الأسلحة الكيميائية وعملها الجاري في سورية وفي رفض الجهود الرامية إلى تقويض المنظمة. ويجب أن نواصل حمل سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس. وبالمثل، يجب على سورية أن تكف عن سياسة المراوغة والتأخير وأن تنخرط في تعاون جاد ومجد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أوضحت الأمانة الفنية ومؤتمر الدول الأطراف الإجراءات الملموسة اللازمة لحل المسائل المعلقة فيما يخص إعلانات سورية. وعلى سورية أن تنفذ تلك الإجراءات وأن تقدم الإيضاحات اللازمة بشأن جميع المسائل المعلقة.

من غير المقبول أن تمنع سورية نشر فريق تقييم الإعلانات طوال العام الماضي، على الرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة الفنية لتيسير عقد اجتماع. ويجب تسوية الترتيبات المتعلقة بالاجتماع المقترح بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية المقداد، الذي لم يبت فيه أيضا لمدة عام، على وجه السرعة، وينبغي أن يركز الاجتماع على تحقيق نتائج ملموسة.

لقد حان الوقت لكي تنتقل سورية من الكلمات الجوفاء والتأخيرات. وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة بشأن هذا الملف.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

وأرحب أيضا بوفود سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

وقبل تناول الحالة المحددة لسورية، تعتقد المكسيك أنه ينبغي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ.

إنها إحدى معاهدات هيكل نزع السلاح. إن الاتفاقية، التي تضم ١٩٣ دولة طرفا، تمثل أعلى مستوى للتحقق في معاهدة متعددة الأطراف بشأن حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. لقد اضطلعت المكسيك بدور نشط في المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لأننا اعتقدنا أن ذلك الصك سيساعد على تحقيق نزع السلاح العام الكامل، فضلا عن كفالة التعاون الدولي في الصناعة الكيميائية بشأن الأنشطة المضطلع بها للأغراض السلمية.

ولمواصلة تعزيز هذا النظام، يجب على الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقية والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وبالمثل، من المهم الإقرار بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية ودعمهما.

وبفضل النظام الذي أنشأته الاتفاقية، أحرزنا تقدما نحو عالم خال من هذه الأسلحة. إن التقارير المثيرة للقلق التي أكدت استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة تجبرنا على إيلاء الاهتمام للتنفيذ الكامل للاتفاقية.

ولهذا السبب نستنكر حقيقة أننا في كل مناقشة شهرية للملف السوري لا نرى تقدما يذكر يحرز. ولا تزال هناك تناقضات بشأن ٢٠ بندا معلقا من الإعلان الأولي، ولم يتسن إجراء جولة جديدة من المشاورات، حيث يستمر رفض منح تأشيرة دخول لأحد أعضاء فريق تقييم الإعلانات. وعلى الرغم من أن سورية وافقت على إجراء جولة من المشاورات المحدودة في لبنان، إلا أنها فرضت شروطا.

هذه ليست سوى بعض العقبات التي أدت إلى تأجيل المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية لعدة أشهر. ونكرر التأكيد على أن أحد أهداف فريق تقييم الإعلانات هو مساعدة سورية في إزالة التناقضات في إعلانها الأولي من أجل الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، ندعو سورية إلى تفسير النقل غير المأذون به لأسطوانتي الكلور المتعلقتين بالحادث الذي وقع في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبالمثل، ينتهي الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية في

٣٠ حزيران/يونيه. وتهيب المكسيك بالأطراف التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا يوفر الظروف الملائمة لتيسير ولاية الأمانة الفنية.

تدين المكسيك مرة أخرى إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية أو أي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وأي وقت ومن جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف.

وينبغي أن يكون عمل مجلس الأمن هو منع المخاطر في البيئة الأمنية الدولية المتدهورة بسبب هذا الوضع، وليس على الرغم منه. ويجب على المجلس أن يُظهر القيادة وأن يعزز جبهة مشتركة للدفاع عن الصكوك القانونية المتعددة الأطراف. وينبغي لعالم أكثر أمناً وسلاماً أن يستند إلى القانون والتعاون الدوليين، لا إلى الأسلحة، ناهيكم عن أسلحة الدمار الشامل ذات العواقب التي لا رجعة فيها.

قبل أن أختم، ولكون هذه الجلسة الرسمية هي الأخيرة لهذا الشهر، تنوه المكسيك وتشيد بجهود الرئاسة البريطانية في إدارة أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أتقدم بدوري بالشكر إلى السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي مكّنت من تدمير ٩٩ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة، بفضل نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيتها، كما أشار آخرون اليوم.

وقد اعتقدنا أننا طوينا صفحة هذه الأسلحة المروعة. غير أنه بدلاً من ذلك، وبعد مرور ربع قرن على إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرابة ١٠٠ عام على حظر هذه الأسلحة في الحرب، أصبح التهديد باستعمالها أمراً شائعاً.

ومن الواضح أن استخدام النظام السوري المتكرر لهذه الأسلحة ضد شعبه قد انتهك أحد المحرمات. فمنذ عام ٢٠١٣، أثبت محققو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشكل قاطع استخدام هذه الأسلحة في ثماني مناسبات. وبعد ثماني سنوات من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع، نأسف لعدم إحراز تقدم. إن تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/281) واضح جداً مرة أخرى في هذا الصدد.

فلا يزال النظام يعرقل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولم يُصدر بعد التأشيرات اللازمة لنشر فريق تقييم الإعلان الأولي السوري. وهو يتدخل في اختيار المفتشين. ويسعى النظام إلى عرقلة مهام الأمانة الفنية بموجب ذرائع كاذبة. وندعو سورية بقوة مرة أخرى إلى الكشف عن مخزوناتها والإجابة على الأسئلة المطروحة والامتثال لالتزاماتها الدولية. فلن يمكن استعادة الحقوق والامتيازات التي عُلقت قبل عام في مؤتمر الدول الأطراف إلا عند القيام بذلك.

وتُظهر الأمانة الفنية مثابرة ومهنية كبيرة في ظل ظروف صعبة. ويجب أن تتوقف حملات التضليل ضدها. وسنتابع عن كثب المشاورات المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية.

ومن الضروري تحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. وهذا هو السبب في مواصلتنا الدعوة إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولن نُمهل مجرمي الحرب الذين يستخدمون هذه الأسلحة، التي ظلت لسنوات عديدة محظورة بموجب القانون الدولي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أنا أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. ونقدّر عالياً دعواتها المتكررة إلى تعاون سورية وإلى الوحدة في مجلس الأمن لكفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ونأسف بالغ الأسف لاكتشاف تعمد سورية عدم التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ما زلنا اليوم نواجه وضعاً لم يكد يتغير منذ آخر جلسة لمجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس ٢٠٢٢ (انظر S/PV.8990). فلا يوجد تقدم في المناقشات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. وبالتالي، لا يوجد أي تقدم بشأن جولات التفتيش المقبلة في سورية. وقد ضاعت سبعة أسابيع أخرى لسبب بسيط، هو أن سورية تريد اختيار المفتشين، وهو ما لا يحق لها القيام به. ويعوق هذا المأزق تنفيذ القرار

٢١١٨ (٢٠١٣)، ولا يزال برنامج الأسلحة الكيميائية السوري خارج سيطرة المجتمع الدولي.

يقيم التقرير الشهري الثاني بعد المائة (انظر S/2022/281) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوضوح أنه لا يمكن في هذه المرحلة، وبسبب الثغرات المحددة والتناقضات والاختلافات التي لم تُحل، اعتبار الإعلان الأخير الذي قدمته من الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما حدث في العديد من المرات السابقة فإننا نتلقى مرة أخرى نفس الرد ونفس الوثيقة غير المكتملة التي لا تجيب على الأسئلة المطروحة.

ولذلك، ما زلنا ننتظر أن تُبدي سورية بشكل ملموس لا لبس فيه استعدادها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بجميع المطالب الواردة في تقرير المنظمة، وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). إن رفض سورية – بدعم من روسيا – التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر غير مسؤول وغير مقبول. وتواصل ألبانيا دعمها الكامل للعمل المهني والمستقل والمحايد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية.

وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه المسؤولية عن حماية النظام الدولي لعدم الانتشار، الذي يشكل أساس أمننا الجماعي. وهو واحد من أنجح نظم نزع السلاح في العالم. وقد كفل تدمير أكثر من ٩٨ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة.

ولا يمكن لمناقشاتنا، ولا ينبغي لها، بأي حال من الأحوال أن تشكك في التعاون الكامل من جانب أي دولة تخضع للتحقيق من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأن مسؤوليتنا المشتركة هي حماية الشعوب من أي هجوم باستخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن، ولا يجب، أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية – لا في سورية ولا في أي مكان آخر.

وترفض ألبانيا جميع المحاولات الرامية إلى تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تأخير تنفيذ سورية للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، مما يضرّ أيضاً بمصداقية مجلس الأمن. ولذلك، نرفض بشدة أي محاولة لتشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل التستر على الجرائم المروعة التي ارتكبها النظام السوري والإفلات من المساءلة. وكما نعلم جيداً، فإن غياب المساءلة يعزز الإفلات من العقاب – ولكن الإفلات من العقاب ليس خياراً ولا بديلاً. ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، وسوف يُقدمون إليها.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز نحو القضاء التام على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أود أن أعرب عن التزام النرويج الكامل بأحكامها. وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معاً معلماً بارزاً في نزع السلاح على الصعيد العالمي. ولكن من الواضح أن ذلك العمل يجب أن يستمر. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو تنضم إليها إلى أن تفعل ذلك على الفور.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ظل حدوث القليل من التطورات الجديرة بالإبلاغ فيما يتعلق بملف الأسلحة الكيميائية السوري. ومن المؤسف بشكل خاص أن نشر فريق تقييم الإعلان في سورية، الذي كان مقترحاً في وقت سابق من نيسان/أبريل، لم يحدث. ونحيط علماً بالخطط الرامية إلى عقد جولة محدودة من المشاورات في لبنان، ونحث على إحراز تقدم إيجابي نحو التعاون وإجراء مناقشات بشأن سبل المضي قدماً.

بيد أننا نود أيضاً أن نؤكد أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يشير صراحة إلى التزامات سورية بقبول الأفراد الذين تحددهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتزويد هؤلاء الأفراد بإمكانية الوصول الفوري بلا قيود واحترام حقهم في تفتيش أي موقع وكل المواقع. ومن الأهمية بمكان العودة إلى عمليات النشر المنتظمة لفريق تقييم الإعلان، مع إصدار تأشيرات دخول لجميع خبراء الفريق.

ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وتحثّ النرويج

سورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى تقديم تفسيرات ومعلومات تقنية كافية لإغلاق ملف المسائل العشرين غير المحسومة. ومن الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه يجب ضمان خضوع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية للمساءلة. ولا تزال ثقة النرويج راسخة في عمل المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرفض رفضا قاطعا أي جهود لتشويه سمعة عملهما الهام.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غابون وكينيا وغانا.

نعرب عن امتناننا للسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها بشأن حالة تنفيذ برنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، ونشدد على أهمية استمرار الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يجب أن يتحلى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، باليقظة بشأن احتمال نشوب حرب كيميائية مجددا وتزايد تهديداتها، وأن يتخذا خطوات للتعجيل بالعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ويقف الأعضاء الأفارقة الثلاثة بشكل جماعي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا نزال ملتزمين بالمعايير المعمول بها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وجميع الجهود الرامية إلى إنهاء إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها، ونكرر تأكيد دعمنا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يوفر الإطار اللازم للتعجيل بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية بشكل يمكن التحقق منه.

ونشكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريرها الذي يغطي الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢ (انظر S/2022/281) ونعرب عن دعمنا لعملها بوصفها أولى الهيئات المسؤولة عن ضمان التنفيذ الكامل لجهود القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ ولايتها واستعدادها للانتشار في سورية، رهنا بتخفيف قيود السفر والصعوبات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا.

ويحيط الدول الأفارقة الثلاثة علما بالتحقق من تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ٢٧ مرفقا التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية تعزيزا لالتزاماتها. كما نحيط علما بتقديم السلطة الوطنية السورية تقريرها الشهري المائة إلى المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة المضطلع بها على أراضيها فيما يتعلق بتدمير أسلحتها الكيميائية فضلا عن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، على نحو ما طلبه منها المجلس التنفيذي.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء تقييم الأمانة الفنية بأن الإعلانات التي قدمتها السلطة الوطنية السورية لا يمكن اعتبارها دقيقة وكاملة وفقا للاتفاقية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي. ويجب معالجة الثغرات والتناقضات والمسائل العالقة في الإعلانات الأولية واللاحقة لسورية.

ونلاحظ أنه قد تم تأجيل عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات في سورية مرة أخرى بسبب رفض منح تأشيرات الدخول إلى كامل أعضاء فريق تقييم الإعلانات. ونواصل تشجيع الجمهورية العربية

السورية على منح تأشيرات الدخول اللازمة لجميع أعضاء الفريق، امتثالا لالتزاماتها. ونعتقد أيضا أن تعزيز التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية سيكون مفيدا من أجل إحراز التقدم في هذا الصدد.

ونحيط علما بالمناقشات الجارية لعقد مشاورات محدودة في بيروت ونتطلع إلى تلقي مستجدات إيجابية في الإحاطات اللاحقة. ونحيط علما كذلك باستمرار تعليق طلب الأمانة الفنية المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، المتعلق بجميع أنواع وكميات العوامل المؤثرة على الأعصاب غير المعلنة المنتجة و/أو التي تمت تهيئتها في شكل أسلحة في مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلن أنه لم يستخدم قط على هذا النحو، فضلا عن طلبات الحصول على معلومات بشأن الأضرار التي لحقت بمرفق عسكري كان يضم مرفقا تم الإعلان عنه سابقا أفيد بمهاجمته في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

وعلى نحو ما أعربنا في بياناتنا السابقة، فإننا نعتقد أن عمليات تبادل الآراء المباشرة الرفيعة المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستكون مفيدة في بناء الثقة وتوفير الزخم اللازم للنهوض بمختلف جوانب البرنامج وتشجيع زيادة الالتزام بتعزيز التعاون.

كما نتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات عن الجولات اللاحقة من عمليات التفتيش على مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية التي كان من المقرر إجراؤها هذا العام.

ونلاحظ أن الاتفاق الثلاثي المبرم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ينتهي في ٣٠ حزيران/يونيه، ونشجع على تمديده للحفاظ على الدور الداعم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ويحيط الأعضاء الأفارقة الثلاثة علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة تقصي الحقائق في سورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية على النحو المكلف به بموجب قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة، ويكرر التأكيد على الحاجة إلى أن يظلا متحليين بالاستقلالية والشفافية والحياد أثناء اضطلاعهما بولايتهما.

وسنواصل دعم تدابير المساءلة الرامية إلى تعزيز الردع والنهوض بالمعايير الراسخة لمناهضة استخدام الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، نحث المجلس على دعم معالجة تلك المسائل التي تعوق إحراز تقدم مجدي في التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) على نحو أكثر فعالية. فالتعجيل بالانتهاء من جهود القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري يشكل جزءا هاما من هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر بداية السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وكما ذكر المتحدثون قبلي، يصادف اليوم الذكرى الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ، والذي يعد إنجازا عالميا ساهم في تدمير ٩٩ بالمائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم، مما يحتم علينا مواصلة هذا المجهود الدولي الهام. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الصحفي (SC/14876) الصادر اليوم لإحياء هذه الذكرى.

وبهذه المناسبة نعيد التأكيد على الموقف المبدئي لدولة الإمارات والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي من كان، وفي أي مكان، حيث يشكل استخدامها انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي. ويعد أيضا تهديدا جسيما للأمن والسلم الدوليين.

إن إحداث أي تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية المعني بالأزمة السورية يتطلب معالجة الفجوات القائمة، حيث ينبغي في المقام الأول التشجيع على تغليب الحوار البناء والهادف بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. ولذلك، نتطلع إلى عقد الاجتماع المنتظر بين وزير الخارجية السوري ومدير عام المنظمة، بالإضافة

إلى المشاورات المحدودة المزمع عقدها بين الجمهورية العربية السورية وفريق تقييم الإعلانات في لبنان. كما نحث كلا الجانبان على العمل معا للمضي قدما في هذا المسار والنظر في البدائل المتاحة لتيسير رحلة الفريق إلى دمشق.

ورغم التقدم المحرز باتجاه القضاء على الأسلحة الكيميائية بشكل تام، إلا أن تهديداتها لا تزال قائمة وخطيرة، لا سيما مع خطورة حصول الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، على هذه الأسلحة، في تهديد جسيم للأمن والسلم الدوليين.

فكما شهدنا في الآونة الأخيرة في الحسكة، تستمر الجماعات الإرهابية في تطوير أساليبها في شن الهجمات، بما يشمل سعيها للحصول على الأسلحة المتطورة مثل الأسلحة الكيميائية لتحقيق غاياتها الخطيرة. وعليه، نؤكد على أهمية الاستمرار في مكافحة تنظيم داعش في سورية لمنعه من إعادة ترتيب صفوفه أو حصوله على الأسلحة الكيميائية.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إحراز تقدم في الملف الكيميائي، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

السيد ماثور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على المعلومات المستكملة التي قدمتها اليوم.

لقد أحطنا علما بمضمون أحدث تقرير شهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/281). وقد أحطنا علما أيضا بالتقرير الشهري الأخير الذي قدمته سورية والذي يفصل التدابير المتخذة لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونشجع على مواصلة التعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل العالقة. ويحدونا الأمل في تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، نأمل أيضا في إجراء الجولة المقبلة من عمليات التفتيش على مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في وقت مبكر.

يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. ونؤيد الجهود الجماعية التي تبذلها جميع الأطراف لكفالة الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها على أكمل وجه.

تعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وما فتئت الهند تؤكد باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا به وموضوعيا. وينبغي لهذا التحقيق أن يتبع بدقة الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية وأن يكون متوافقا مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين بموجبها لإثبات الوقائع والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

كما حذرت الهند مرارا وتكرارا من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة. كما أشارت تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات الإرهابية المحظورة من قبل الأمم المتحدة وتلك المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. سيتم تعزيز الكفاح الجماعي للمجتمع الدولي ضد الإرهاب من خلال كفالة المساءلة عن أعمال الإرهاب الجسيمة واللاإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات الإرهابية. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت الهند مساهمة قدرها ٢٠٠ ألف دولار لدعم تحقيقات فريق التحقيق.

ولا تزال الهند تعتقد أن إحراز تقدم على مسارات أخرى من شأنه أن يساعد أيضا في تيسير عملية السلام السياسية الشاملة في سورية، على النحو الذي أكده القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى مدى ٢٥ عاما، اضطلعت الاتفاقية بدور مهم في صون السلم والأمن الدوليين. وما فتئت البشرية تمضي نحو رؤية لعالم خال من الأسلحة الكيميائية.

والصين دولة طرف مؤسسة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤيد التنفيذ الشامل والمتوازن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للمواد الكيميائية. وندعو البلد المعني إلى الوفاء بجدية بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واستكمال تدمير الأسلحة الكيميائية المخزونة والمخلفة في أقرب وقت ممكن. وأود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

ما فتئت الصين تدعو دائما إلى الحوار والمشاورات لحل المسائل العالقة المتعلقة بالإعلان الأولي بشأن الأسلحة الكيميائية الذي قدمته سورية. ونرحب بإعداد الأمانة الفنية وسورية لاجتماعات بالحضور الشخصي بين المدير العام ووزير الخارجية السوري. ونأمل أن يضع الطرفان اللمسات الأخيرة على ترتيبات الاجتماع في أقرب وقت ممكن وأن يغتنما تلك الفرصة لتعزيز الثقة والتعاون المتبادلين.

تناقش الحكومة السورية والأمانة الفنية ترتيبات الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية. وتدعو الصين الأمانة الفنية إلى احترام شواغل الدولة الطرف فيما يتعلق بتأشيرات الدخول والمضي قدما في المشاورات التقنية بطريقة مرنة بغية الحيلولة دون وصول تقييم الإعلان الأولي إلى طريق مسدود.

إن مسألة الأسلحة الكيميائية تكتسي أهمية بالغة. واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الأساس القانوني والمعيار في ذلك الصدد. وينبغي إجراء تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإسناد المسؤولية عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بدقة في إطار الاتفاقية. ويجب على الأمانة الفنية أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ الاستقلال والحياد والموضوعية، ضمن أمور أخرى، ويجب أن تحترم الحقائق والعلم. لقد عارضت بلدان عديدة، بما فيها الصين، منذ البداية ممارسة اعتماد قرار يتعلق بالتصدي لخطر استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال طرحه للتصويت، وهو ما يتجاوز نطاق الاتفاقية، وعارضت إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية. ولم يطرأ أي تغيير على موقف الصين في ذلك الصدد.

في الوقت الحاضر، يعد تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تطرفا. كثيرا ما تنقسم آراء عدد من الأطراف ويعارض بعضها البعض. ويساور الصين قلق بالغ إزاء هذا الأمر. ونأمل أن ييسر المدير العام والأمانة الفنية جهود الدول الأطراف للتغلب على خلافاتها والعودة إلى ممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بغية صون سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

لقد كان دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ معلما هاما في سياق الأمن الدولي. ونشيد بنجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الإشراف على الاتفاقية والتحقق من تدمير ٩٩ في المائة من المخزونات المعلنة.

وفي حين أن جميع الدول الأطراف تقريبا قد أوفت بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فإن قلة منها تواصل تطوير الأسلحة الكيميائية وحيازتها ونشرها. ولا يزال النظام السوري يستخف بأحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد تجاهل التزاماته بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة في إعلانه عن الأسلحة الكيميائية.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية للهجمات بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون عام ٢٠١٧ وعلى دوما عام ٢٠١٨. ولا يزال موقفنا ثابتا في التزامنا بمحاسبة نظام الأسد على استخداماته المتكررة للأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

في سورية، كان استخدام الأسلحة الكيميائية مسبوقا ومتبوعا بمعلومات مضللة. ولذلك يساورنا القلق إزاء رؤية نمط مماثل في المعلومات المضللة الروسية عن الأسلحة الكيميائية في أوكرانيا. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أوكرانيا سيكون تصعيدا خطيرا، وسنحاسب أي دولة تستخدم أسلحة الدمار الشامل. يجب ألا تفلت من العقاب أي دولة تقوم بتطوير الأسلحة الكيميائية أو حيازتها أو نشرها في أي مكان تحت أي ظرف من الظروف.

مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ، تعهد المجتمع الدولي بالقضاء على فئة من الأسلحة تسببت في معاناة مروعة في القرن الماضي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أرحب بموافقة المجلس على بيان صحفي يؤكد من جديد أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية (SC/14876). وفي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخولها حيز النفاذ، يجب أن نعيد الالتزام بالاتفاقية بشكل جماعي. لقد أنقذت عددا لا يحصى من الأرواح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صبّاغ (الجمهورية العربية السورية): شكرا السيدة الرئيسة، يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وهي ركيزة أساسية من ركائز نظام منع الانتشار، وتهدف إلى تجنيب البشرية الآثار الكارثية وويلات استخدام هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. إلا أن تحقيق عالمية هذه الاتفاقية سيبقى بعيد المنال طالما هناك من يستمر في توفير الحصانة لإسرائيل وما تمتلكه من ترسانة الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تمثل تهديداً خطيرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

إن هذه الاتفاقية وجهازها التنفيذي، على الرغم من أنها حققت إنجازات هامة، من أهمها مساعدة الحكومة السورية في العام ٢٠١٣ على التخلص من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، واستحقت عليه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جائزة نوبل للسلام، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقية واجه تحديات جسيمة جراء مماطلة الولايات المتحدة الأمريكية في الامتثال لالتزاماتها بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ضمن الآجال المحددة لها، إلى جانب ما تعرضت له هذه الاتفاقية في السنوات الأخيرة من تلاعب في أحكامها، وتسييس لأهدافها من قبل حكومات بعض الدول الغربية التي عملت على استخدامها أداة لاستهداف وابتزاز حكومات دول ترفض الرضوخ لإملاءاتها.

السيدات والسادة، إن هذا الشهر يذكرنا أيضا بعدوانين عسكريين على سيادة وسلامة الأراضي السورية، الأول، نفذته الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من نيسان/أبريل عام ٢٠١٧ واستهدف مطار الشعيرات، والثاني ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا في الرابع عشر من نيسان/أبريل ٢٠١٨ واستهدف مركز البحوث والدارسات العلمية ومواقع أخرى. إن تلك الاعتداءات غير المبررة تستوجب مساءلة المعتدين عنها. ومن يثير موضوع مساءلة مستخدمي الأسلحة الكيميائية، عليه أن يطالب بمساءلة الدول التي وفرت الدعم للتنظيمات الإرهابية ومكنتها من حيازة واستخدام أسلحة ومواد كيميائية سامة.

إن المساءلة مسألة قانونية هامة وحساسة يجب أن تستند إلى تحقيقات مهنية وموضوعية، وأن تبنى على أدلة وبراهين قاطعة وملموسة، ووفقا لآليات قانونية لا تشوبها أية شائبة. فالمساءلة لا تتحقق من خلال التلاعب بنصوص الاتفاقيات، أو بتجاوز أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا تتحقق من خلال إنشاء آليات لا شرعية تمارس عملها بشكل يخالف المعايير القانونية المعمول بها دوليا، ولا تتحقق من خلال اتباع طرائق عمل خاطئة وغير مهنية.

السيدة الرئيسة، لقد تعاونت الجمهورية العربية السورية بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأوفت بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فسوريا انضمت إلى الاتفاقية طوعا وبحسن نية، وأظهرت انفتاحاً بتطبيقها على نحو فوري وقبل دخولها حيز النفاذ بالنسبة لها، حيث قدمت معلومات مفصلة، بما فيها أسماء عوامل كيميائية وأنواعها وكمياتها، وأنواع الذخائر، ومرافق الإنتاج والتخزين، ومن ثم دمرت مخزوناتها ومرافق إنتاجها بجهود مشتركة وبفترة قياسية، الأمر الذي تشهد عليه تقارير المنظمة ذات الصلة.

إن الجمهورية العربية السورية دأبت بشكل متواتر على تزويد كل من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التابعة لمجلس الأمن، والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمعلومات حول سعي إرهابيي تنظيمي داعش وجبهة النصرة والكيانات الأخرى المرتبطة بهما للحصول على أسلحة كيميائية ومواد كيميائية سامة، ومحاولاتهم الهادفة إلى استخدامها ضد السوريين، بما في ذلك تحضيراتهم للقيام بمسرحيات ملفقة عن تنفيذ هجمات كيميائية بهدف اتهام الجيش العربي السوري بها.

ونقل وفد بلدي مؤخرا معلومات حول حيازة تنظيم جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام لمواد كيميائية سامة وصواريخ تم تعديلها وتسليحها بهذه المواد السامة في محافظة إدلب وبالتنسيق مع قوات النظام التركي، وذلك تحضيرا لتلفيق حادث كيمائي. إن حيازة تلك المجموعات الإرهابية لأسلحة كيميائية أو مواد كيميائية سامة واستخدامها لها أمر بالغ الخطورة. ولذا، يشدد وفد بلدي على ضرورة التعامل بجدية مع هذه المعلومات الهامة. ويعتبر أيضاً أن قيام جميع الدول الأطراف بالتطبيق الكامل والدقيق لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أمر حاسم لمنع وصول تلك الأسلحة إلى أيدي المجموعات الإرهابية.

السيدة الرئيسة، تحرص سوريا على عقد الاجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين والمدير العام للمنظمة، في أقرب وقت ممكن، وذلك لمعالجة جميع المسائل المتصلة بعمل أفرقة المنظمة، وفقاً لجدول أعمال محدد وشامل يتيح تحقيق تقدم ملموس بشأنها. وتجدد سوريا ترحيبها بزيارة فريق تقييم الإعلان لعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين، وتعرب عن استعدادها لاستقبال هذا الفريق باستثناء عضو واحد سبق لها أن اعترضت على مشاركته جراء عدم التزامه بالموضوعية والمهنية في عمله. وكما يعرف الجميع، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لديها مئات الخبراء القادرين على القيام بهذه المهمة، إلا إذا كان الأمر يهدف إلى افتعال مشكلة أو خلق انطباعات خاطئة عن التعاون السوري. إن وفد بلدي يرفض محاولات البعض للتشكيك في الإعلان السوري الأولي، ويعتبر أن السردية الاتهامية المتكررة لبعض الدول ضد سوريا لا أساس لها.

أما فيما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق، فإن سوريا كانت قد قدمت للبعثة كل أوجه التعاون والتسهيلات اللازمة للقيام بعملها، إلا أن هذه البعثة لم تلتزم بمرجعيات العمل المتفق عليها، ولم تتقيد بأحكام الاتفاقية، وانحرفت عن المهنية والاستقلالية المطلوبة في أدائها لعملها. فالبعثة اكتفت بإجراء تحقيقاتها عن بعد، واستلمت عينات لم تقم بجمعها مباشرة، ومن دون أي سلسلة حضانة لها، كما اعتمدت على صور وفيديوهات من المصادر المفتوحة التي تلفقها المجموعات الإرهابية ومشغلوها، إلى جانب استماعها إلى إفادات أشخاص تم جلبهم من البيئة الحاضنة للمجموعات الإرهابية.

إن وفد بلدي يعرب عن قلقه البالغ لتأخر ومماطلة بعثة تقصي الحقائق بإنجاز تقاريرها حول الحوادث التي طالبت سوريا بالتحقيق بشأن استخدام المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية فيها، إذ أن هناك حوادث أبلغت عنها سوريا منذ أكثر من خمس سنوات ولم تقدم هذه البعثة تقارير بشأنها حتى الآن، ولم أسمع أي ملاحظة بهذا الشأن.

ختاما، إن إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل فرصة لتجديد الدعوة لإبعاد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التسييس والحفاظ على الطابع الفني لعملها ومعالجة الممارسات الخاطئة لأفرقتها المختلفة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيشيلي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر نحن أيضا الممثلة السامية ناكاميتسو وأعضاء فريقها على إحاطتها وعلى جهودهم الدؤوبة وعلى التزامهم بالعدالة والقانون الدولي.

نشرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التقرير رقم ١٠٢ لمديرها العام في الشهر الماضي. ويبين التقرير أن المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي للنظام السوري لا تزال قائمة. ولا تزال الأمانة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر ردودا على الاستفسارات التي أرسلتها إلى النظام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وتموز/يوليه ٢٠٢١ فيما يتعلق بأسلحته الكيميائية ومرافق إنتاجها واسطوانات الكلور

المستخدمة في الهجوم على دوما في عام ٢٠١٨. ويستخدم النظام تكتيكات المماطلة لعدم الاجتماع مع فريق تقييم الإعلانات. ونتوقع من المجلس أن يتخذ إجراءات ملموسة لكفالة تعاون النظام تعاونا كاملا مع فريق تقييم الإعلانات وتقديمه إعلانا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الفور عن المدى الكامل لبرنامجه للأسلحة الكيميائية.

إن التحقيقات الحالية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية مهمة لإثبات الحقيقة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وتحيط تركيا علما بتقريري بعثة تقصي الحقائق اللذين أثبتا استخدام الأسلحة الكيميائية في ناحية مارع في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وننتظر نتائج التحقيقات الإضافية التي يجريها فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هذين الهجومين لتحديد هوية مرتكبيهما.

ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وندين بشدة الاستخدام المتكرر والموثّق جيدا للأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد ضد شعبه. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لكفالة المساءلة عن هذه الجريمة البشعة المرتكبة في سورية. ونحن مدينون بهذا للضحايا.

ويجب على أعضاء المجلس أن يتجاوزوا خلافاتهم السياسية وأن يتصرفوا وفقا للقانون الإنساني. وإنهاء الإفلات من العقاب شرط أساسي لإحلال السلام في سورية. ويجب أن يكون المجلس موحدا في حث النظام على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من دون مزيد من التأخير. وهذا أمر أساسي لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء كان ذلك في سورية أو في أي مكان آخر في العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن إيران، بوصفها ضحية رئيسية للأسلحة الكيميائية، تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف.

يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تهدف إلى حماية البشرية من آفة الأسلحة الكيميائية والتداعيات المدمرة لاستخدامها. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير السياسي وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإلى الحفاظ على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كذلك. ونعتقد أن تسييس تنفيذ الاتفاقية واستغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جداول أعمال ذات دوافع سياسية يعرضان للخطر مصداقية الاتفاقية وسلطة المنظمة.

ونشدد أيضا على ضرورة أن يكون أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية محايدا ومهنيا وموضوعيا وذا مصداقية من أجل إثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة. وفي سياق القيام بذلك، يجب التقيد على نحو صارم بالأحكام والإجراءات في إطار الاتفاقية. ولا يُسمح بأي انحراف عن الاتفاقية.

وقد بذلت سورية جهودا حقيقية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأثبتت استعدادها للتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، من المخيب للآمال أن بعض الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قامت بتسييس ملف الأسلحة الكيميائية السوري، مما منع المنظمة من تأكيد امتثال سورية لالتزاماتها، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى حوار بناء وتعاون مع البلد.

ونسلم بالأهمية الحاسمة لجهود الحكومة السورية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونؤيد النهج الذي تتبعه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية إزاء الحوار الرفيع المستوى، ونأمل أن تسفر هذه المبادرة عن نتائج إيجابية. ونرحب بتقديم سورية تقريرها الشهري الـ ١٠٠ إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢، عن الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها على أراضيها فيما يتصل بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها.

أخيرا، نكرر توصيتنا بأنه من أجل تحسين كفاءة المجلس وتهيئة بيئة إيجابية تفضي إلى إجراء حوار بناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ينبغي أن تكون مداولات المجلس بشأن ملف الأسلحة الكيميائية أقل تواترا وأقل تكرارا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نظرا لأن هذه هي آخر جلسة برئاسة المملكة المتحدة لهذا الشهر، كان علي أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إننا سعداء جدا لأن الشهر يقترب من نهايته.

وكما نعلم جميعا من الأفلام والكتب الشهيرة، فإن الدبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين البريطانيين متفهمون جدا ومهذبون ويراعون التقاليد ويحترمون كلمتهم في أي حالة وفي جميع الحالات. ومع ذلك، فقد تمكنتم، سيدتي الرئيسة خلال هذا الشهر من تقويض تلك الصورة النمطية بشكل خطير، إن لم يكن تدميرها تدميرا كاملا، في قيادتكم بصفتكم رئيسة مجلس الأمن.

وما من شك في أن رئاستكم، سيدتي، ستُدرس في الكتب المقررة للدبلوماسية كمثال مضاد للكيفية التي ينبغي أن يتصرف بها رئيس المجلس، بغض النظر عن القناعات الشخصية أو المصالح التي تريد عاصمة بلده أن تسعى إلى تحقيقها. سيدتي، لقد استطعتم في غضون شهر أن تقوضوا إلى حد كبير أو حتى تدمروا القواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تقوم عليها الثقة والتعاون في المجلس. في الواقع، بغض النظر عن الظروف الجيوسياسية، ستظل تداعيات أفعالكم محسوسة لفترة طويلة.

أتمنى كل النجاح لرئاسة الولايات المتحدة المقبلة للمجلس. وعلى خلفية رئاستكم، سيدتي، أعتقد أنه سيكون من السهل على زملائنا الأمريكيين أن ينجحوا. وسنشرح تفاصيل ذلك خلال جلسة الاختتام اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن المملكة المتحدة ستواصل التمسك بميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي لمجلس الأمن في فترات رئاستنا المقبلة، تماما كما فعلنا في رئاستنا الحالية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر نيسان/أبريل، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد المملكة المتحدة لأعضاء المجلس وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان شهرا حافلا بالعمل، تمكنا خلاله من تحقيق توافق في الآراء بشأن عدة مسائل مهمة في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن نحقق ذلك بمفردنا ومن دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية للوفود الأخرى ولممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق للولايات المتحدة في شهر أيار/مايو.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.